الأمم المتحدة S/2008/458

مجلس الأمن

Distr.: General
15 July 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير دورية عن تنفيذ الولاية. ويشمل التقرير أنشطة البعثة والتطورات المتصلة بها في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – منذ التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن في آذار/مارس (S/2008/211)، تعرضت قدرة البعثة على العمل كسابق عهدها وعلى أداء مهامها بوصفها إدارة مؤقتة لتحديات جوهرية بسبب الإجراءات التي اتخذتها سلطات بريشتينا وصرب كوسوفو على السواء. ففي بريشتينا، اتخذت سلطات كوسوفو تدابير ترمي إلى توليها الفعلي لسلطات البعثة. والأهم من كل ذلك أن كوسوفو اعتمدت دستورا في ١٥ حزيران/يونيه لا يرد فيه أي دور حقيقي للبعثة، رغم أن قادة كوسوفو قد رحبوا باستمرار وجود الأمم المتحدة في كوسوفو لبعض الوقت. كما سنت كوسوفو تشريعات في عدد من المجالات ترمي إلى توليها الرقابة القانونية والمسؤولية عن مجالات كانت من اختصاص ممثلي الخاص سابقا. أما صرب كوسوفو، فقد رفضوا من جهتهم الدستور وما يتصل به من تشريعات، وبمساعدة بلغراد وسعوا نطاق مقاطعتهم لمؤسسات كوسوفو وبسطوا وعمقوا هياكلهم الموازية، وخصوصا شمال كوسوفو. كما لجأ صرب كوسوفو في بعض الأحيان إلى العنف للإعراب عن معارضتهم لسلطات كوسوفو.

160708 110708 08-41282 (A)

٣ - وكما أشرت في تقريري الخاص بشأن كوسوفو الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه (S/2008/354)، فإن هذه الأحداث، في تقديري، قد ساهمت في خلق واقع جديد تماما لم تعد البعثة في ظله قادرة على أن تؤدي الجانب الأكبر من مهامها بوصفها إدارة مؤقتة بنفس القدر من الفعالية كما كانت تفعل في الماضي. وفي ذلك التقرير، أبلغت مجلس الأمن أيضا أنني، في ضوء التطورات الأخيرة في كوسوفو، اعتزمت تعديل الجوانب التنفيذية للوجود المدني الدولي في كوسوفو وإعادة تشكيل البعثة لتمكين الاتحاد الأوروبي من تعزيز دوره التنفيذي في مجال سيادة القانون بحيث يعمل في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تحت ''مظلة الأمم المتحدة'' بقيادة ممثلي الخاص. وفي ما يتعلق بعملية إعادة التشكيل هذه، أبلغت أيضا المجلس بأن ممثلي الخاص، لامبرتو زانيير، سيجري حوارا مع بلغراد في ما يتعلق بستة مجالات عملية رئيسية ذات اهتمام مشترك كما أوردت في رسالتي إلى الرئيس تاديتش (S/2008/354، المرفق الأول): الشرطة، والمحاكم، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود، والتراث الصربي. وسيجري هذا الحوار بالتشاور الوثيق مع السلطات في بريشتينا وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه، وفي ضوء عدم تمكن المجلس من إصدار توجيهات، وجهت تعليمات إلى ممثلي الخاص بالشروع في عملية إعادة تشكيل البعثة على النحو الوارد في تقريري الخاص، من أجل تكييف البعثة مع الواقع الجديد ومن أجل تلبية الاحتياجات التنفيذية الحالية والتي قد تنشأ في كوسوفو.

٤ - وفي أعقاب قيام جمعية كوسوفو بإعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير، اتخذت السلطات في بريشتينا عدة خطوات لترسيخ سلطتها في كوسوفو. ففي ٩ نيسان/أبريل، اعتمدت جمعية كوسوفو ''دستور جمهورية كوسوفو''، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه، فضلا عن مجموعة من القوانين شملت اللامركزية، والحدود، والإذن بإنشاء وزارة الخارجية وهيئة الاستخبارات في كوسوفو. ولم يُذكر في الدستور تولي الأمم المتحدة أي دور أو مهام كما لم ترد فيه أي إشارة إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكن السلطات في كوسوفو رحبت باستمرار وجود الأمم المتحدة في كوسوفو. وتعهدت بالتنفيذ التام للاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو الذي أعده مارتي اهيتساري، مبعوثي الخاص حينئذ، بشأن عملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل والذي عرض على مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/168/Add.1). وبالإضافة إلى اعتماد الدستور والتشريعات المرتبطة به، اعتمدت جمعية كوسوفو في ١٠ حزيران/يونيه نشيدا وطنيا، وفي ١٧ حزيران/يونيه أذنت حكومة كوسوفو بإنشاء تسع ''سفارات'' في الدول الأعضاء التي كانت قد اعترفت بإعلان الاستقلال. وفي الميدان جرت عدة حوادث تحدت فيها سلطات

كوسوفو بشكل صريح سلطة البعثة، وخصوصا فيما يتعلق بتطبيق القانون الخاص بالملكية وقانون السير.

٥ - وواصل صرب كوسوفو معارضتهم الشديدة لإعلان الاستقلال وأعربوا عن ذلك من خلال مظاهرات احتجاج متواصلة تحول بعضها إلى مظاهرات عنيفة. كما أعلن القادة السياسيون الصرب والسلطات في بلغراد عن معارضتهم لنشر بعثة للاتحاد الأوروبي معنية بسيادة القانون في مناطق كوسوفو ذات الأغلبية الصربية، وأكدوا أنهم سيتعاونون فقط مع بعثة الأمم المتحدة. وقد عاد عدد صغير من الممثلين السياسيين لصرب كوسوفو، بمن فيهم وزيران من صرب كوسوفو وبعض من أفراد دائرة شرطة كوسوفو ودائرة إصلاحيات كوسوفو، إلى العمل في مؤسسات كوسوفو على المستويين المركزي والبلدي. ولكن مقاطعة صرب كوسوفو لمؤسسات كوسوفو اتسعت نطاقا، وتواصلت محاولاتهم ترسيخ هياكل موازية لها بدعم من بلغراد. وحاولت حكومة صربيا توطيد سلطتها في مناطق كوسوفو ذات الأغلبية الصربية، ولا سيما شمال كوسوفو، من خلال تشغيل خط سكة الحديد الصربية والمحاكم هناك. كما أن بلغراد أوعزت لصرب كوسوفو بالكف عن العمل في مؤسسات كوسوفو وبالتخلي عن مرتباتهم من أجل الحصول على مدفوعات من صربيا مباشرة. وقد أثر هذا أكثر ما يكون على صرب كوسوفو العاملين في دائرة شرطة كوسوفو جنوب كوسوفو، وكذلك على موظفي دائرة إصلاحيات كوسوفو والقضاة وموظفي المحاكم في المحاكم الواقعة شمال نهر إيبار. وفي ٢٢ أيار/مايو، استقال ٤٨ موظفا من صرب كوسوفو العاملين في قسم الجمارك التابع للبعثة من وظائفهم. وردا على ذلك، نفذت سلطات كوسوفو سياسة تقوم على دفع رواتب من قاطعوا مؤسسات كوسوفو من الصرب مع وقفهم عن العمل، وإن كان بعضهم لا يزال يتلقى رواتب من بلغراد.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الرئيس تاديتش، ورئيس الوزراء كوشتونيكا، ونيكوليتش، نائب رئيس الحزب الصربي الراديكالي، وغيرهم من كبار المسؤولين الصربيين بزيارة المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وأجري العديد من تلك الزيارات في سياق الحملة الانتخابية المتصلة بالانتخابات البرلمانية والمحلية الصربية التي نظمت في ١١ أيار/مايو، ولم تسجل أي حوادث خلالها. ونظمت اللجنة الانتخابية الصربية الانتخابات في ٢٣ بلدية من أصل ٣٠ من بلديات كوسوفو التي يقطنها صرب كوسوفو. ولم تعرقل البعثة هذه الانتخابات أو تؤيدها، وأعلنت بطلان نتائج الانتخابات البلدية المحلية. وفي أعقاب هذه الانتخابات، بدأ المسؤولون الصرب وقادة صرب كوسوفو إنشاء هياكل حكومية بلدية موازية وفقا للقانون الصربي. كما أعرب بعض من قادة صرب كوسوفو، وخصوصا أولئك التابعين للبلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو، عن اعتزامهم إنشاء جمعية لصرب

كوسوفو، وقد دعمتهم في ذلك الوزارة الصربية المعنية بكوسوفو وميتوهيا. وفي ١٨ حزيران/يونيه، انتهى سريان القرارات الإدارية التي قضت بتعيين ممثلين بلديين بشكل مؤقت في بلديات كوسوفو ذات الأغلبية الصربية – والتي اتخذت لكفالة استمرار التمثيل السياسي للحكومة على الصعيد المحلي بعد مقاطعة صرب كوسوفو للانتخابات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي ثلاث من البلديات ذات الأغلبية الصربية شمال كوسوفو، وهي ليبوسافيتش وزفيتشان وزوبين بوتوك، يشغل هذه المناصب حاليا صرب من كوسوفو يسندون شرعيتهم إلى نتائج الانتخابات الصربية التي جرت في ١١ أيار/مايو، ولم يبلّغ عن أي حادث كان. ولكن في مناطق أخرى من كوسوفو، مثل بلدية شتربتسه وفي قرية غراتشانيكا (منطقة بريشتينا)، أدى ذلك إلى مواجهات سياسية مع الهياكل الحكومية البلدية والمحلية القائمة، ومع ممثلي الطوائف الأخرى التي تقطن تلك المناطق.

ثالثا – الأمن

٧ – في حين لا يزال الوضع الأمني العام هادئا في الظاهر، فإن إعلان الاستقلال من جانب بريشتينا ودخول دستور كوسوفو حيز النفاذ وردود فعل صرب كوسوفو وبلغراد على ذلك زادت من التوتر بين طائفتي ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وفي ١٤ آذار/مارس، استولى موظفون قضائيون من صرب كوسوفو بالقوة على مبنى المحكمة التابع للبعثة في شمال ميتروفيتسا مطالبين بإعادتهم إلى وظائفهم. وفي ١٧ آذار/مارس، استعادت البعثة سيطرتها على المحكمة من خلال عملية قامت بها شرطة البعثة تدعمها قوة كوسوفو. وخلال العملية تعرضت شرطة البعثة وقوة كوسوفو لهجوم من جانب المتظاهرين، وحصل اشتباك عنيف أسفر عن الوفاة المفجعة لضابط أوكراني من الشرطة الدولية، وعن إصابة ٦٤ من أفراد شرطة البعثة و ٢٤ من جنود قوة كوسوفو وعدة متظاهرين من صرب كوسوفو. واحتجز ٢٣ متظاهرا بشكل مؤقت ثم أفرج عنهم في وقت لاحق من اليوم نفسه. وأدى هذا الحادث إلى انسحاب شرطة البعثة لمدة ٣٦ ساعة من شمال ميتروفيتسا، مما ترك قوة كوسوفو في المقدمة في الفترة الانتقالية. وفي ١٩ آذار/مارس، استأنفت شرطة البعثة مهامها المعتادة في تلك المنطقة. وعاد الهدوء إلى شمال ميتروفيتسا حيث استؤنفت المظاهرات السلمية قبالة مبنى المحكمة. ولا تزال تحقيقات الشرطة في هذه الأعمال الإجرامية جارية. وبناء على طلبي، أجرى فرانسيس سيكاندي تحقيقا مستقلا في الأحداث التي دارت أثناء عملية استعادة السيطرة على مبنى محكمة ميتروفيتسا والأحداث المرتبطة بها، وقدمت إليّ نتائج هذا التحقيق وهي قيد الاستعراض.

٨ - إن توافر كميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة في كوسوفو خلال هذه الفترة الحرجة يبعث على قلق شديد. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، قامت دائرة شرطة كوسوفو مع قوة كوسوفو بعملية أسفرت عن اكتشاف مخبأ كبير للأسلحة في جيغرا (منطقة غنيلان) قرب الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ووجدت الشرطة كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة مخبأة في سيارتين تحملان لوحات تسجيل تابعة لكوسوفو، بما في ذلك مدفعين مضادين للطائرات والعديد من أجهزة إطلاق القذائف الصاروخية والرشاشات والبنادق. ونتيجة عملية المداهمة تلك، قبض على أربعة من ألبان كوسوفو الذكور بتهمة الاتجار بالأسلحة. وقبل ذلك بيومين، صادرت الشرطة عدة كيلوغرامات من المتفجرات وبندقية رشاشة في شمال ميتروفيتسا؛ وألقي القبض على ثلاثة من صرب كوسوفو نتيجة تلك العملية. وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، في ١٩ أيار/مايو، صودرت عدة كيلوغرامات من المتفجرات و ٥٠٠ ٣ طلقة من الذخيرة وألقي القبض على ألباني من كوسوفو قرب كاشانيك.

رابعا - سيادة القانون

٩ - تعمل المحكمة البلدية ومحكمة الجنح في بلدية ليبوسافيتش ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو كجزء من نظام محاكم جمهورية صربيا، وذلك منذ إعلان الاستقلال. أما المحكمة البلدية ومحكمة الجنح في زوبين بوتوك فهما مغلقتان حاليا. وقد أوعزت بلغراد إلى موظفي المحكمتين بالاستقالة وبإغلاق حساباتهم المصرفية لدى المجلس القضائي لكوسوفو، فيما أوقفت مكاتب الاتصال بالمحاكم التابعة لوزارة العدل في كوسوفو، والتي تسهل وصول صرب كوسوفو إلى العدالة، غالبية عملياتها الرسمية لدواعي أمنية. ويواصل المجلس القضائي لكوسوفو ووزارة العدل في كوسوفو صرف رواتب جميع موظفي المحاكم، وجميع موظفي مكاتب الاتصال بالمحاكم وموظفي مكتب المدعي العام، بانتظار عودتهم إلى العمل. وقد اجتمع ممثلو البعثة بممثلين عن القضاة والمدعين العامين من صرب كوسوفو الذين واصلو احتجاجاتهم في شمال متروفيتسا.

١٠ - وتواصلت عمليات الشرطة العادية مسجلة بعض النجاحات الملحوظة. ففي الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ٢٠ أيار/مايو، ضبط أفراد دائرة شرطة كوسوفو التابعين لمديرية الجريمة المنظمة كميات كبيرة من المخدرات غير القانونية. وتحقق ذلك نتيجة عمليات استخباراتية مستفيضة، وهذا يبين التطور المتواصل الذي تحققه دائرة شرطة كوسوفو في مكافحة الجريمة المنظمة. وفي ٧ أيار/مايو، أوقِف مشتبه به في قضية لم تغلق بعد تتعلق بأعمال الشغب التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤، ووجهت إليه تهمة المشاركة كقائد في

الجرائم التي ارتكبتها مجموعة ضد المقيمين من صرب كوسوفو والمواقع الدينية الأرثوذوكسية الصربية ومقر بعثة الأمم المتحدة في بريزرن. أما عدد المتهمين الذين أدينوا في قضايا تولاها مدعون عامون دوليون وتتعلق بأعمال الشغب التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤ فما زال ٣٥ متهما. وقد قدم المدعون العامون المحليون تهما جنائية ضد ما يربو على ٣٠٠ شخص لارتكابهم جرائم تتعلق بأعمال الشغب المذكورة، ونجم عنها إدانة ١٤٥ شخصا في المحكمة البلدية ومحكمة المقاطعة. وما زالت ٢١ قضية دون حل. وفي محاكم الجنح، وجهت تهم إلى ١٥٧ شخصا، وأسفر ذلك عن إدانة ١١٦ شخصا، ولم يعد هناك أي قضايا دون حل.

خامسا – الاقتصاد

١١ – جرى إعلامي بأن المفوضية الأوروبية ستوقف تمويلها للعمليات التي تجري في إطار عنصر إعادة بناء الاقتصاد التابع للبعثة (العنصر الرابع) اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه، وأن العنصر الرابع سيوقف جميع عملياته الفنية نتيجة لذلك. وفي الفقرة ٩ من تقريري الخاص (S/2008/354)، أعلمتُ مجلس الأمن بقلقي من أن ذلك القرار يترك البعثة دون القدرة الفنية أو مخصصات الميزانية اللازمة للاستعاضة عن الخبراء الممولين من المفوضية الأوروبية وأداء المهام التي يؤديها حاليا العنصر الرابع، حيثما تستدعي الضرورة ذلك. لقد شكل العنصر الرابع مكونا أساسيا من مكونات البعثة منذ تشكيلها، وأود أن أعرب عن تقديري للمفوضية الأوروبية لما قدمته من دعم في ذلك القطاع الهام خلال الأعوام التسعة الماضية. وقد اتخذت البعثة التدبير التشريعي اللازم الذي يضمن بقاء الصناديق الاستئمانية التابعة لوكالة كوسوفو الاستئمانية تحت سلطتها، وذلك من خلال القرار التنفيذي للبعثة ٢٦/٢٠٠٨ الذي يحظر أي تحويل للأموال لهذه الصناديق دون مشاركة البعثة. وسيكفل ذلك التدبير حماية الصناديق الاستئمانية التابعة لوكالة كوسوفو الاستئمانية، حتى في مواجهة التشكيك المحتمل بسلطة الوكالة على تلك الصناديق أو على الشركات التابعة للقطاع العام عموما. بيد أن البعثة لن تكون في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات لإنفاذ ذلك التدبير التشريعي إذا ما استدعت الضرورة ذلك.

١٢ – ولقد ازداد اندماج كوسوفو في الاقتصاد الإقليمي، وإن كانت ما زالت تواجه صعوبات ناجمة عن وضعها المتنازع عليه. وقد شاركت البعثة، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، مشاركة كاملة في الخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ الاتفاق الجديد للتجارة الحرة لوسط أوروبا. لكن القرار الذي اتخذته حكومة صربيا مؤخرا بالاعتراض على النظام الجمركي المنشأ على طول خط الحدود الإدارية مع كوسوفو وعدم تنفيذه، بالرغم من التزامها بتنفيذه كتابة، قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة في العلاقات بين الأطراف الموقعة.

١٣ - ونظرا لانعدام الرقابة الجمركية على خط الحدود الإدارية فإن كمية كبيرة من السلع المرسلة إلى الأسواق المحلية تعبر دون التصريح عنها، كما أن تهريبها من خلال نقاط العبور غير المصرح بها قد ازداد. ويؤدي هذا الوضع إلى خسائر في الإيرادات تتكبدها ميزانية كوسوفو بسبب عدم التصريح عن البضائع للجمارك وتزايد قيام أفراد عصابات الجريمة المنظمة بتهريب السلع الأساسية، لا سيما الوقود. ويمثل تهريب الأغذية التي لم تعد صالحة للاستعمال تهديدا هاما للصحة العامة.

١٤ - وقامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة كوسوفو في نيسان/أبريل لتقييم إطار الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية. وقد نقح صندوق النقد الدولي أرقام الناتج الإجمالي المحلي لكوسوفو مؤخرا، فرفعها إلى ما يقدر بـ ٣٤٣ ٣ مليون يورو حاليا (أي ٥٧٣ ١ يورو لكل نسمة) في عام ٢٠٠٧، وتشير توقعاته إلى نمو حقيقي للناتج الإجمالي المحلي بنسبة تقارب ٥ في المائة سنويا خلال فترة خمس سنوات. وتعدّ حكومة كوسوفو لمؤتمر للجهات المانحة يزمع عقده في بروكسل في ١١ تموز/يوليه. وفي سياق التحضيرات لهذا الحدث، يجري حاليا تحديث إطار الإنفاق المتوسط الأجل لكوسوفو بتضمينه سلم أولويات جديدة للسياسات العامة وبرنامجا للاستثمار العام.

١٥ - وكشفت تقارير مراجعة حسابات ميزانية كوسوفو عن عدد من مواطن الضعف وانعدام الكفاءة في إدارة المال العام. فما زال مستوى تنفيذ مشاريع الاستثمار العام ضعيفا، ويدل على ذلك الانخفاض الكبير في الإنفاق عن المستوى المقرر. وثمة مواطن قصور في إدارة الضرائب يتعين معالجتها بهدف تحسين مناخ الأعمال التجارية، دون أن يؤدي ذلك إلى تآكل قاعدة إيرادات الميزانية.

سادسا - الحكم

١٦ - لقد حققت جميع البلديات تقريبا تقدما ملموسا في تنفيذ اللائحة ٣٠/٢٠٠٧ التي تعدّل اللائحة ٤٥/٢٠٠٠ بشأن الحكم الذاتي للبلديات في كوسوفو وتوسع نطاق الدور الذي تؤديه السلطات المحلية، وتغير بعض هياكل إدارة الموظفين والإدارة المالية فيها. وقد وطدت الإدارات البلدية الجديدة في كوسوفو أنشطتها باتخاذها تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومنها جعل اجتماعات مجالس مديري البلدية مفتوحة للجمهور، وإنشاء لجان تتولى استعراض وضع المباني غير القانونية والاستيلاء على ممتلكات البلدية، إضافة إلى إنشاء وحدات بلدية لحقوق الإنسان. وبدأت ست من هذه الوحدات عملها في بلديات بودوييفو وكوسوفو بوليه وفوتشيترن ونوفوبردو وكلينا وماليشيفو. وستتكون جميع هذه الوحدات

من ثلاثة موظفين على الأقل، ويتولى تنسيق أعمال كل وحدة الموظف المسؤول عن الشؤون الجنسانية في كل بلدية.

سابعا – التراث الثقافي والديني

١٧ – يتواصل العمل لإعادة بناء معالم التراث الثقافي والديني في إطار مشاريع متبقية من عام ٢٠٠٧، وانتهى العمل المتعلق بستة منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتوقع أن ينتهي العمل المتعلق بالمشاريع الثلاثة الأخرى في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وسعيا لطمأنة الكنيسة الصربية الأرثوذوكسية والحكومة الصربية، وافقت البعثة على قيادة تمثيل كوسوفو في لجنة تنفيذ أعمال إعادة البناء. وقد انعقد الاجتماع الأول لعام ٢٠٠٨ للجنة المذكورة في ٦ حزيران/يونيه بمشاركة البعثة، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، والكنيسة الصربية الأرثوذوكسية، وترأس الاجتماع مجلس أوروبا. وأحيط المشاركون علما بأعمال إعادة البناء التي جرت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨، وبإعداد مقترحات لمشاريع جديدة.

١٨ – وسعيا لتسوية منازعات طال أجلها على الأرض المحيطة بدير فيسوكي ديتشاني، أصدر ممثلي الخاص قرارين تنفيذيين أمر بموجبهما بتصحيح السجلات العقارية لتلك الأرض – التي يبدو أنها عدّلت في عام ٢٠٠١ دون التقيد بالإجراءات القانونية السارية – دون أن يخل ذلك بالإجراءات القضائية الجارية. وفي ٣ حزيران/يونيه، أصدرت السلطات البلدية في ديتشاني بيانا رفضت فيه تنفيذ القرارين التنفيذيين، مدعية أنهما يضفيان صفة قانونية على ''القرارات القسرية'' التي اتخذتها صربيا خلال حكم ميلوسيفيتش في التسعينات. وفي ١٢ حزيران/يونيه، هاجم أشخاص مجهولون ممثل البعثة في بلدية ديتشاني فور دخوله منزله فأصيب بجراح طفيفة. وأتى ذلك الهجوم إثر صدور تهديدات من القائد المحلي لرابطة المحاربين القدماء في كوسوفو ضد نائب الممثل البلدي قبل أسبوعين من وقوع الهجوم. وفي ١٦ حزيران/يونيه، كتب ممثلي الخاص رسالة إلى الأسقف تيودوسيه من الكنيسة الصربية الأرثوذوكسية وإلى عمدة ديتشاني يوضح فيها أن القرارين التنفيذيين لهما قوة القانون وأنهما أديا إلى التغيير الفعلي للسجلات العقارية بناء عليهما، حتى وإن كانت البلدية قد رفضت تغيير تلك السجلات.

١٩ – وانتهت وزارة الثقافة والشباب والرياضة من وضع مشاريع لسبعة قوانين فرعية ضرورية لتنفيذ قانون التراث الثقافي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويتوقع أن تصدر مشاريع القوانين هذه بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت دائرة شرطة كوسوفو ١٢ عملية اعتقال وسجلت ما مجموعه ٢٧ حادثا ضد المواقع

الدينية أو الثقافية، منها ١٤ حادث سرقة بسيطة و ١٠ حوادث تخريب وقع أحدها في موقع أثري.

ثامنا – المعايير والتكامل الأوروبي

٢٠ – أشارت التقارير السابقة إلى أن برنامج المعايير قد أدمج في برنامج الشراكة الأوروبية لكوسوفو في عام ٢٠٠٦، وأنه لا يزال، بصفته هذه، محط جهود حثيثة تبذلها مؤسسات كوسوفو، بمشاركة ودعم قويين من المجتمع الدولي. ويتضمن التقييم الفني لتنفيذ المعايير، الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير، تفاصيل عن التطورات الحاصلة في المجالات التي شملها برنامج المعايير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل العمل لوضع خطة عمل جديدة للشراكة الأوروبية تم الاتفاق عليها مع الاتحاد الأوروبي ونشرت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهي خطة تستند إلى النتائج التي تضمنتها التقارير المرحلية لعام ٢٠٠٧ الصادرة عن المفوضية الأوروبية والمتعلقة بصربيا وكوسوفو، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٢١ – وأشير إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بناء على طلب من ممثلي الخاص، أجرى مراجعة شاملة ومستقلة للفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧ لتقييم الأداء العام للبعثة فيما يتعلق بالولاية المسندة إليها، بهدف تحديد الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات في مجالات سيادة القانون والإدارة المدنية وإعادة الإعمار والتنمية. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد ذلك تقريره عن المراجعة الشاملة لتنفيذ ولاية البعثة إلى الجمعية العامة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (A/62/807). وحدد ذلك التقرير عددا من أوجه الإخفاق ومواطن القصور في تنفيذ ولاية البعثة في هذه المجالات. وأعرب ممثلي الخاص عن قلقه من أن التقرير لم يقدم في رأيه تقييما متوازنا لأداء البعثة خلال سنواتها التسع في كوسوفو. وسوف يواصل ممثلي الخاص آخذا في الاعتبار الظروف الميدانية المتغيرة، مراقبة الثغرات القائمة في تنفيذ المعايير، ومساعدة السلطات المحلية على تنفيذ المعايير بما يكفل إنجاز ولاية البعثة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تاسعا – حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية

٢٢ – يضع المكتب الاستشاري لشؤون الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والمسائل الجنسانية التابع لرئيس الوزراء الصيغة النهائية لآخر مشروع لاستراتيجية حقوق الإنسان وخطة العمل. وهذا يشمل مساهمات من جميع وحدات حقوق الإنسان التابعة للوزارات، وسيشكل السياسة العامة الأساسية والإطار التنفيذي على نطاق كوسوفو لتنفيذ وتنسيق أنشطة حقوق الإنسان في جميع القطاعات خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبعد

إنشاء وحدات حقوق الإنسان في الوزارات التنفيذية، أُنشئت وحدات مماثلة في ٢٣ بلدية، أو نحو ٧٠ في المائة من جميع البلديات.

٢٣ - ويعمل الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان بكامل طاقته الآن. وقد أدى انتداب خبير من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى تعزيز قدرته الفنية على إجراء البحوث والتحليل والصياغة القانونية في مجال حقوق الإنسان. ووُضع نظام إلكتروني لإدارة القضايا، مما عزز القدرة التشغيلية. وبغية تعزيز الوعي العام بولايته، شرع في حملة إعلامية تشمل عقد اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني، ونشر كتيبات إعلامية، وعرض إعلانات عامة في القنوات المحلية لتلفزيوني كوسوفو وصربيا. ومن بين القضايا البالغ عددها ٢٦ قضية التي تلقاها الفريق حتى الآن، أصدر قرارات تتعلق بقبول ٩ قضايا، وأعلن عن قبول ٦ قضايا وعدم قبول ٣ قضايا. وتتناول القضايا، في جملة أمور، حقوق الملكية، والحق في الحياة، وحرية التعبير، وإقامة العدل. ولا تزال بعض القضايا تثير مسائل تتعلق بفعالية وسائل الانتصاف القانونية المتاحة لمقدمي الشكاوى وفق النظام القانوني في كوسوفو في وضعه الراهن. وتقوم جمعية كوسوفو حاليا باختيار المرشحين لمنصب أمين المظالم، إلا أن هناك ما يدعو إلى القلق الشديد لأن عملية الاختيار قد أصبحت مسيّسة إلى درجة كبيرة.

٢٤ - وقد زادت البعثة في نشاطها مع المجتمع المدني بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوسوفو. ويتمثل الهدف في ذلك في تعزيز الآليات المشتركة بين الوكالات لدعم حكومة كوسوفو في جهود التنمية والاستجابة لحالات الطوارئ على حد سواء من خلال تعزيز كفاءة تبادل المعلومات وتحسين التنسيق. ومن المتوقع أن يؤدي تدفق المعلومات الجيد إلى اتخاذ قرارات متسقة على المستوى التنفيذي بشأن المسائل الإنسانية والإنمائية، وسوف يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، تستضيف البعثة حاليا اجتماعا شهريا مشتركا بين الوكالات، يضم المنظمات غير الحكومية الرئيسية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

عاشرا - العائدون

٢٥ - بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٨، عاد إلى كوسوفو ٢١٥ شخصا مشردا، منهم ٤٩ من صرب كوسوفو و ١٠٨ من طائفة الروما والأشكالي والمصريين، وهذا يدل على انخفاض يمكن أن يعزى إلى التطورات السياسية الأخيرة بما فيها إعلان الاستقلال من جانب كوسوفو. إن مقاطعة ممثلي صرب كوسوفو لمختلف محافل صنع القرار بشأن العائدين، وهي الأفرقة العاملة وفرق العمل البلدية، أثرت على العمل المضطلع به - وعلى نوعية القرارات المتصلة بالطوائف وبالمسائل والأنشطة المتعلقة بالعائدين. فعلى سبيل المثال،

لم توضع استراتيجيات البلديات المتعلقة بالعائدين في عدد من البلديات في صيغتها النهائية ولم تعتمد حتى الآن. ومن بين العقبات الأخرى التي تعترض العائدين نقص التمويل وعدم وجود حوار وتعاون بين السلطات في بريشتينا وبلغراد، فضلا عن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وشغل الممتلكات.

٢٦ - وتواصلت الزيارات التي يقوم بها قادة كوسوفو إلى المجتمعات الصربية في كوسوفو بهدف تحسين الصلات، بما فيها تلك التي قام بها الرئيس سيديو ورئيس الوزراء تاتشي. إلا أن تلك الأنشطة لم تدرج إلا في مرحلة متأخرة في إطار الإنفاق المتوسط الأجل لكوسوفو، الذي يشكل الأساس لمؤتمر الجهات المانحة المتوقع عقده في تموز/يوليه، وذلك نتيجة إصرار البعثة. وذلك يدل على أنه يتعين على حكومة كوسوفو توطيد الجهود التي تبذلها لتعزيز وتنفيذ عملية إعادة أفراد الأقليات وإدماجها في المجتمع. وأدى إلقاء القبض على أحد الأشخاص المشردين داخليا من صرب كوسوفو الذي كان يزور كوسوفو قادما من صربيا في ١٢ آذار/مارس لاتهامه بارتكاب جرائم حرب مزعومة، وقعت بعد إعلان استقلال كوسوفو، ومهاجمة أحد العائدين من صرب كوسوفو في ٢١ أيار/مايو إلى إعاقة كثير من الأنشطة المتعلقة بالعائدين، بما في ذلك زيارات المعاينة. ورغم الشواغل التي تعتري طائفة صرب كوسوفو إزاء تنفيذ أفراد شرطة كوسوفو القواعد والإجراءات المتعلقة بلوحات تسجيل المركبات والتأمين على المركبات ورخص السائقين بشكل أكثر صرامة عليهم، أفادت دائرة الشرطة في كوسوفو أن حرية الحركة بالنسبة لصرب كوسوفو كانت في المستوى المفروض.

٢٧ - ورغم أن وزارة شؤون الطوائف والعائدين تتعاون بشكل عام مع المجتمع الدولي، فإنها لا تزال تواجه تحديات في الاضطلاع بالمشاريع المتعلقة بالعائدين وتنمية المجتمعات المحلية، وكذلك في معالجة المسائل المتصلة بالسياسة العامة. إن الافتقار إلى الشفافية الكافية وتجاهل القواعد والإجراءات يعرقلان عمل الوزارة ويؤديان إلى انعدام الثقة في المؤسسات في صفوف صرب كوسوفو وغيرهم من طوائف الأقليات. وقد وافقت الوزارة على ورقة مفاهيمية بشأن مشروع العائدين الخاص بلابليه سيلو (منطقة بريشتينا) الذي سيكلف مليوني يورو، وهو أول مشروع توافق عليه الوزارة في عام ٢٠٠٨، ويرمي إلى نقل الأشخاص المشردين داخليا إلى مكان غير موطنهم الأصلي، مع بناء ثلاثة مجمعات سكنية لإيواء ٦٠ مشردا وأسر مستضعفة، أو نحو ٢٠٠ شخص.

٢٨ - إن مشروع نوفي بادوفاتس للعائدين الذي تموله الحكومة الصربية في غراتشانيكا (منطقة بريشتينا) قد توقف نظرا لعدم تقديم البلدية أرضا لهذا المشروع. ويتوخى المشروع

بناء مساكن لسبعين أسرة من صرب كوسوفو المشردين داخليا الذين ينتمون أصلا إلى مناطق أخرى من كوسوفو، وهو مشمول ببروتوكول التعاون بشأن العائدين الذي وقعته بريشتينا وبلغراد وبعثة الأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الذي يسمح بعودة الأفراد إلى أماكن في كوسوفو غير موطنهم الأصلي. وأظهر ألبان كوسوفو معارضة سياسية متزايدة للبروتوكول وتطبيقه في حالة مجموعات العائدين من صرب كوسوفو، بما في ذلك التشكيك في صلاحية توقيع كوسوفو على الوثيقة. ويعد هذا تطورا مثيرا للقلق قد تترتب عليه آثار بالنسبة لمشاريع العائدين المماثلة.

حادي عشر – ملاحظات

٢٩ - لقد اتخذت الأمم المتحدة موقفا محايدا تماما بشأن مسألة وضع كوسوفو. ولكن البعثة وجدت نفسها، منذ الإعلان عن استقلال كوسوفو، إزاء حالة شهدت تغييرا بالغا في كوسوفو، وتعرضت سلطة البعثة ودورها لتحديات جوهرية. وكما نقلت إلى علم مجلس الأمن، في ضوء هذه التطورات، فإن البعثة في تقديري غير قادرة على أن تؤدي الجانب الأكبر من مهامها بوصفها إدارة مؤقتة في جميع أرجاء كوسوفو بنفس القدر من الفعالية كما كانت تفعل في السابق.

٣٠ - وآخذا في الاعتبار الواقع الذي تغير تغيرا شديدا في كوسوفو، ومراعاة لمصلحة صون السلم والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة، قررت أن أمضي في عملية إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعلى النحو الوارد في تقريري الخاص إلى مجلس الأمن. وفي رأيي أن عملية إعادة تشكيل البعثة، التي ستنفذ على نحو يتفق تماما مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، هي في مصلحة الأمم المتحدة وسيؤدي تنفيذها إلى حماية منجزات البعثة. وبناء عليه، أصدرت توجيهات إلى البعثة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي حتى يضطلع بدور تنفيذي أكبر في كوسوفو في مجال سيادة القانون ضمن إطار السلطة العامة للأمم المتحدة، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتحت ”مظلة الأمم المتحدة“ بقيادة ممثلي الخاص.

٣١ - ويعتبر الحوار مع بلغراد بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك، الذي أشرت إليه في رسالتي إلى الرئيس تاديتشن، ذا أهمية فائقة بالنسبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في كوسوفو. وممثلي الخاص على أهبة الاستعداد للمشاركة في حوار يتسم بالانفتاح والشفافية والتوازن مع السلطات في بلغراد من أجل تطوير هذا الحوار بهدف تنفيذ ترتيبات عملية في المجالات الستة التي ذكرتها في رسالتي. وسيقوم بذلك بتعاون وتشاور وثيقين مع السلطات في بريشتينا ومع الأطراف المعنية.

٣٢ - وستواصل البعثة دعم كوسوفو في ما تبذله من جهود لتوطيد مؤسسات الحكم الديمقراطي، وتعزيز النمو الاقتصادي، والمضي قدما نحو مستقبل ضمن أوروبا باعتبارها جزءا من بلدان غرب البلقان. ولا يزال بناء مجتمع تعيش فيه جميع الطوائف جنبا إلى جنب في سلام يشكل تحديا صعبا وطويل الأجل بالنسبة لكوسوفو. وأدعو السلطات في بريشتينا وبلغراد وممثلي جميع طوائف كوسوفو إلى مواصلة العمل مع البعثة، كما أهيب بالدول الأعضاء في المجلس وبالمجتمع الدولي الأعم دعم كوسوفو في هذا الجهد.

٣٣ - وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني لممثلي الخاص السابق، يواكيم روكر، ولممثلي الخاص الحالي، لامبيرتو زانيير، وللموظفين العاملين في البعثة، لما يبذلونه من جهود مخلصة وما يبدونه من التزام لدفع كوسوفو قدما خلال هذه الفترة العصيبة. كما أود أن أتقدم بالشكر لشركاء الأمم المتحدة - قوة الأمن الدولية في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمساهمين الآخرين لما قدموه من دعم.

المرفق الأول

التقييم الفني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو

أعده الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

المؤسسات الديمقراطية العاملة

١ - واصل أربعة من صرب كوسوفو الأعضاء في جمعية كوسوفو مقاطعتهم لأعمال الجمعية التي بدأت في ١٧ شباط/فبراير. وأنهى الأعضاء الستة الآخرون من صرب كوسوفو، وهم جزء من تجمع الحزب الليبرالي المستقل، مقاطعتهم للجلسات العامة للجمعية في ١٩ آذار/مارس. كما عاد الوزيران من الحزب الليبرالي المستقل لحضور اجتماعات الحكومة بانتظام. ويعمل في الجمعية ١١ موظفا من الخدمة المدنية من صرب كوسوفو. ولم يتأثر حضورهم إلى العمل بالتطورات السياسية. واستمرت مراجعة تقارير الكشف عن البيانات المالية للكيانات السياسية التي شاركت في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفرضت لجنة الشكاوى والطعون الانتخابية غرامات على ٤٩ كيانا لعدم تقديمها تقارير قبل الحملة وعلى ٢٢ كيانا لعدم تقديمها تقارير عن الحملة.

٢ - وأعلن بعض زعماء صرب كوسوفو عن تشكيل مجالس بلدية موازية تستند إلى الانتخابات المحلية التي نظمتها بلغراد في مناطق صرب كوسوفو في ١١ أيار/مايو. وفي نوفو بردو وشتربته، واصل موظفو الخدمة المدنية من صرب كوسوفو وأعضاء المجالس البلدية مقاطعة الهياكل البلدية. وفي فيتينا، علق موظفو المكتب البلدي لشؤون الطوائف من صرب كوسوفو تعاونهم مع البلدية بعد إعلان الاستقلال، ثم توقفوا عن المجيء إلى العمل في أواخر آذار/مارس. وبالرغم من هذه الإعلانات، أنهى بعض موظفي الخدمة المدنية من صرب كوسوفو مقاطعة بلدياتهم وعادوا إلى عملهم في ليبليان وكوسوفو بوليه.

٣ - وجميع وحدات المراجعة الداخلية للحسابات في جميع الوزارات تضطلع بعملها، وأنشأت جميع البلديات، باستثناء بلديتي أوبيليتش وبريزرن، مثل هذه الوحدات. وفي نيسان/أبريل، بدأت الوحدة المركزية لتنسيق مراجعة الحسابات الداخلية عملها. وقدمت وكالة مكافحة الفساد أول تقرير سنوي لها إلى رئيس جمعية كوسوفو في ٣ آذار/مارس.

٤ - وصوتت لجنة تعيين كبار الموظفين مؤخراً على إقالة الأمين الدائم لوزارة الصحة دون منح الأمين الدائم جلسة استماع أو الحق الإجرائي للاعتراض. إلا أنه في حالة الأمين الدائم لوزارة العدل، أنشأت لجنة تعيين كبار الموظفين فريقا للتحقيق في هذه المسألة. وفي

وقت لاحق، أرسل الممثل الخاص للأمين العام رسالة إلى رئيس الوزراء دعاه فيها إلى توخي قدر أكبر من التراهة وإلى عدم تسييس اللجنة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حلّ مجلس الرقابة المستقلة ٧٩ طعنا وازدادت درجة الامتثال لقرارات المجلس. ومنذ بداية السنة لم يتبق سوى سبعة قرارات فقط دون تنفيذ وقد أحيلت تلك القرارات إلى جمعية كوسوفو. إلا أن المجلس لا يزال ينقصه عضو واحد ويفتقر إلى الأموال والمعدات المكتبية الكافية.

٦ - وقدمت ٢٢ بلدية من أصل ٢٧ بلدية معنية تقارير عن نفقات التمويل على أساس حصص عادلة للربع الأول من عام ٢٠٠٨. ولم تقدم البلديات التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو في زفيتشان وليبوسافيتش وزوبيني بوتوك وشتربتسه ونوفوبردو تقاريرها في الوقت المحدد. إن الإنفاق الإجمالي للبلديات الـ ٢٢ التي قدمت تقاريرها، البالغ ٩,٦ في المائة، هو أقل من الهدف الرسمي البالغ ١٢,٥ في المائة. ولم تنفق بحسب حصصها إلا بلديات أوراهوفاتس وبودوييفو وميتروفيتسا وبريشتينا ومقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧، فإن عدد البلديات التي قدمت تقاريرها والمستوى الإجمالي للإنفاق يظهران انخفاضا ملحوظا.

٧ - ولا يزال تنفيذ القانون بشأن استخدام اللغات يفتقر إلى المخصصات الكافية من الموارد البشرية والمالية. ولا يزال يتعين على الحكومة إجراء حملة إعلامية للتعريف بالقانون. وقد اعتمدت بلدية واحدة فقط لائحة بلدية بشأن استخدام اللغات. ومن بين ١٤٥ قانونا التي أصدرها الممثل الخاص للأمين العام، نشر ٩٥ منها في الجريدة الرسمية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

٨ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وافقت حكومة كوسوفو على برنامج كوسوفو بشأن المساواة بين الجنسين الذي يركز على تعليم المرأة، وإدماج المرأة في الاقتصاد وسوق العمل والرعاية الاجتماعية، والثقافة والإعلام، والصحة، والعلاقات بين الجنسين، وعمليات اتخاذ القرارات. وفي الوقت الراهن، تشغل ٣٤ امرأة مناصب عليا في مؤسسات الحكومة المركزية (١٣,٢ في المائة). وعلى المستوى الإداري لرؤساء الشعب والقطاعات والوحدات، فإن النسبة هي ٢٦ في المائة من النساء و ٧٤ في المائة من الرجال. وقد وافق مكتب رئيس الوزراء على طلب قدمته الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين للمشاركة في جميع أفرقة العمل التي تضطلع بإعداد مشاريع القوانين للحكومة.

٩ - ولم تنفذ بعد الجولة الثانية من المنح المقدمة إلى وسائط الإعلام التابعة للأقليات والفئات المتعددة والفئات المحرومة. وقُدمت أولى المنح في عام ٢٠٠٦. ولم توزع أي منح في عام ٢٠٠٧. وقامت هيئة إذاعة وتلفزيون كوسوفو حتى الآن بتحويل ٠٠٠ ١٧٦ يورو إلى

صندوق وسائط إعلام الأقليات لعام ٢٠٠٧. والهيئة مُلزمة قانونا بتحويل نسبة ٥ في المائة من رسوم البث العام التي تجبيها إلى صندوق وسائط إعلام الأقليات، ورغم ذلك لا يزال يتعين تحويل ما يعادل سبعة أشهر من الاشتراكات.

التحديات المستقبلية

١٠ - تشكل لجنة تعيين كبار الموظفين ومجلس الرقابة المستقل مؤسستين هامتين فيما يتعلق بتطوير خدمة مدنية تتسم بالاقتدار المهني وعدم التحزب والحياد. وينبغي ممارسة الرقابة المناسبة على اللجنة لكفالة عملها وفقا للقواعد الإجرائية. وينبغي تزويد المجلس بالقدر المناسب من الموظفين والموارد.

١١ - ويتعين على حكومة كوسوفو العمل على توعية الجمهور بقانون اللغات وبلجنة اللغات وولايتها وإجراءات تقديم الشكاوى إليها، وتزويد اللجنة بالموارد الكافية لتمكينها من العمل بصورة مناسبة.

١٢ - وتدعو الحاجة إلى بذل جهود إضافية لاستدراك التأخير القائم في نشر التشريعات في الجريدة الرسمية.

١٣ - وينبغي أن توافق جمعية كوسوفو على برنامج كوسوفو للمساواة بين الجنسين وتوفر التمويل الكافي لتنفيذه.

١٤ - ولا بد من أن تجدد الحكومة دعمها لوسائط الإعلام التابعة للأقليات والفئات المتعددة الأعراق والفئات المحرومة، باستخدام التمويل المتاح لها من رسوم البث العام.

سيادة القانون

١٥ - ظلت معدلات البتّ في الجرائم متقاربة بالنسبة لجميع الطوائف.

١٦ - وأُلقي القبض في ٧ أيار/مايو على شخص اشتبه في أنه قاد أعمال الشغب التي وقعت في بريزرن في آذار/مارس ٢٠٠٤، ووجهت إليه تهم بارتكاب جرائم تتعلق بحرق بيوت تابعة لصرب كوسوفو وكنائس أرثوذوكسية، وبإلقاء الحجارة على مباني الشرطة ومكاتب بعثة الأمم المتحدة في بريزرن.

١٧ - وفي ٢٧ أيار/مايو، تمكن مكتب المدعين الخاصين لكوسوفو من إدانة أربعة متهمين من أصل خمسة بجرم الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال وتسهيل ممارسة البغاء. وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين خمس وست سنوات، وفرضت عليهم غرامة تبلغ حوالي ٠٠٠ ٨٥ يورو. وفي ١٤ أيار/مايو، تم تثبيت الإدانة الصادرة عن مكتب المدعين الخاصين

لكوسوفو في حق عدد من المتهمين في قضية تتعلق بقتل أحد أفراد دائرة شرطة كوسوفو. وينظر المدعي الخاص حاليا في قضية أخرى ضد خمسة أشخاص من ألبان كوسوفو متهمين بمحاولة ارتكاب جريمة قتل مشددة وجرائم تتصل بالأسلحة أثناء محاولة اغتيال رئيس وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوسوفو.

١٨ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، تمكن مدع عام دولي من إدانة اثنين من ألبان كوسوفو المتهمين بارتكاب جريمة قتل مشددة، ومحاولة ارتكاب جريمة قتل مشددة ضد أحد الشهود ومحاولة قتل شاهد آخر في قضية حساسة تتعلق بجرائم الحرب. وحكم على كلا المتهمين بالسجن لمدة ٢٥ عاما. وفي ٢٣ أيار/مايو، تمكن مدع عام دولي من إدانة صربي من كوسوفو بارتكاب جرائم حرب وحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات في ما يتصل بعمليات التدمير والسرقة الواسعة النطاق لممتلكات تابعة لألبان كوسوفو، وبالتخويف وتعريض حياة الناس للخطر باستخدام المتفجرات والأسلحة النارية، خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ١٩٩٩.

١٩ - وظل تمثيل الأقليات في دائرة شرطة كوسوفو ثابتا تقريبا عند نسبة ١٥,٥ في المائة (٩,٩ في المائة من صرب كوسوفو). وظل تمثيل الأقليات في دائرة إصلاحيات كوسوفو عند نسبة ١٤,٢ في المائة (١٠,٣ في المائة من صرب كوسوفو). وظل تمثيل الإناث ثابتا عند نسبة ١٣,٥ في المائة في دائرة شرطة كوسوفو و ١٦,٩ في المائة في دائرة إصلاحيات كوسوفو.

٢٠ - ولا يزال إيقاف أكثر من ٣٠٠ شرطي من صرب كوسوفو تابعين لدائرة شرطة كوسوفو عن العمل بعد رفضهم العمل في إطار التسلسل القيادي المعترف به للدائرة، الذي يبدأ في المقار الإقليمية وينتهي في المقر الرئيسي في بريشتينا، يشكل تحديا حيث نتج عنه نقص في عدد أفراد الشرطة في منطقتي غنييلان وبريشتينا. وقررت الحكومة في ٣٠ أيار/مايو مواصلة صرف مرتبات أفراد الشرطة الموقوفين عن العمل تشجيعا لهم على العودة إلى وظائفهم. ووضعت خطة تنفيذية لمساعدة أفراد دائرة شرطة كوسوفو من صرب كوسوفو الراغبين في العودة إلى العمل، وثمة بوادر تشير إلى أن عددا كبيرا من هؤلاء يفكرون في العودة؛ وقد عاد ١٧ فردا منهم بالفعل.

٢١ - وفي الوقت الحاضر، لا يُسمح لأي من أفراد دائرة شرطة كوسوفو من ألبان كوسوفو بدخول شمال ميتروفيتسا بسبب الشواغل الأمنية الناشئة عن الحوادث التي وقعت عقب إعلان الاستقلال. ولا يستجيب لنداءات الاستنجاد بالشرطة ويقوم بالتحقيقات

إلا أفراد شرطة البعثة وأفراد دائرة شرطة كوسوفو الصرب الذين لا يزالون على رأس عملهم.

٢٢ - وقد بدأت دائرة إصلاحيات كوسوفو إجراءات الإعلان عن الشواغر للوظائف التي يشغلها حاليا ٤٧ من صرب كوسوفو الذين ما فتئوا يقاطعون أماكن عملهم في مركزي الاحتجاز الموجودين في غيلان وليبليان، وسجن ليبليان منذ إعلان الاستقلال. غير أن أولئك الموظفين لم يُفصلوا عن العمل ولا يزالون يتلقون رواتبهم، وبوسعهم العودة إلى وظائفهم إذا رغبوا في ذلك.

٢٣ - وعقب إعلان الاستقلال توقف النظام القضائي في شمال ميتروفيتسا عن العمل، مما أثر سلبا على التحقيقات التي تقوم بها الشرطة والمحاكمات في القضايا الجنائية. وظلت المحاكم التي كانت تعمل ضمن مجمع شمال ميتروفيتسا مغلقة منذ ٢١ شباط/فبراير، وقد نُقلت الآن بصفة مؤقتة إلى فوتشيترن، حيث لا تعالج سوى المسائل العاجلة.

التحديات المستقبلية

٢٤ - لا بد من بذل جهود كبيرة لاستبقاء أفراد الشرطة من صرب كوسوفو أو لتعيين أفراد جدد منهم حفاظا على تعدد الأعراق في دائرة شرطة كوسوفو وكفالة سيادة القانون والنظام في مجتمعات الأقليات.

٢٥ - وقد وضع مشروع لائحة تنظيمية تتعلق بحماية الشهود، وهو قيد الاستعراض.

٢٦ - وينبغي وضع الصيغة النهائية لقانون المحاكم. ومع تغير الإدارة تحت الوزير الجديد أعادت وزارة العدل صياغة جزء كبير من القانون ولا يزال ينتظر موافقة مكتب رئيس الوزراء عليه.

٢٧ - ومن المتوقع أن ينص قانون إنشاء إدارة الطب الشرعي، الجارية صياغته، على إنشاء إدارة أو وكالة تُعنى بالمفقودين والأدلة الشرعية داخل وزارة العدل.

٢٨ - ويجب تحسين إدارة النظام التأديبي الخاص بالمجلس القضائي لكوسوفو من أجل الانتهاء من البت في القضايا المتأخرة. وأمام لجنتي التأديب التابعتين للمجلس ٥٧ قضية تأديب تنتظر البت فيها. ولم يجتمع أي من اللجنتين منذ أواخر عام ٢٠٠٧.

حرية الحركة

٢٩ - وفي كلينا وإيستوك وبيتش حضر العائدون والمشردون من صرب كوسوفو الطقوس الدينية الأرثوذوكسية لعيد الفصح في بوديسافتشي ودير غوريوتش وفي بطريركية بيتش دون أية حراسة.

٣٠ - واعتدى شخص غير معروف على عائد من صرب كوسوفو في ديتشاني يوم ٢١ أيار/مايو. وقام عمدة ديتشاني وقائد دائرة شرطة كوسوفو بزيارة الضحية في اليوم التالي ونددا بقوة بالاعتداء ووعدا بالكشف عن هوية المعتدي وتقديمه للعدالة.

٣١ - وازداد عدد المسافرين الذين يستخدمون خدمة الحافلات الإنسانية من ٢٩٥ ٢٦ شخصا في كانون الثاني/يناير إلى ٤٠٠ ٣٠ شخص في نيسان/أبريل. وأعيد إلى العمل في ٧ نيسان/أبريل خط الحافلات الإنسانية الذي يصل بين كودرا إي ميكروناسيليه، وهو حي يقطنه ألبان كوسوفو شمالي ميتروفيتسا، والجزء الجنوبي من ميتروفيتسا، بعد أن أوقف مؤقتا عقب إعلان الاستقلال. كما استؤنفت خدمة الحافلات الصغيرة الخاصة التي تنقل المسافرين من ألبان كوسوفو المتجهين من ليبوسافيتش إلى جنوب ميتروفيتسا بحراسة دائرة شرطة كوسوفو، بعد أن أوقفت بشكل مؤقت في ١٧ آذار/مارس.

٣٢ - ولم تُستأنف بعد خدمة القطار بين زفيتشان وكوسوفو بوليه بعد إيقافها في بداية آذار/مارس عندما بدأت شركة خطوط السكك الحديدية الصربية تشغل خدمات قطار غير شرعية في شمال كوسوفو. وتوقف الموظفون من صرب كوسوفو عن التوجه إلى العمل في خدمات السكك الحديدية منذ ١٧ شباط/فبراير. وترك الوقف الحالي لخدمات القطار أثرا سلبيا على حرية حركة صرب كوسوفو، ولا سيما أولئك الموجودين في فوتشيترن وأوبيليتش وكوسوفو بوليه.

التحديات المستقبلية

٣٣ - يتعين على حكومة كوسوفو أن تكفل احتفاظ أي مقاول يتم اختياره لتسيير خدمة الحافلات الإنسانية بثقة صرب كوسوفو وأفراد الطوائف الأخرى المستفيدة من هذه الخدمة.

العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها

٣٤ - إن عدد أفراد الأقليات من العائدين إلى كوسوفو غير مرض: تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ١٨١ شخصا فقط من أفراد فئات الأقلية عادوا خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨، وسُجل أكبر عدد من العائدين في بيتش وبريشتينا.

ويُقدر مجموع عدد العائدين من فئات الأقلية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بـ ١٨ ١٥٨ شخصا.

٣٥ - وبدأ في ٨ أيار/مايو تنفيذ أول مشروع منظم للعودة خلال هذا العام، بتمويل من الحكومة البريطانية، لإعادة ١٥ أسرة مشردة إلى بيركوفو الواقعة في بلدية كلينا.

٣٦ - ولا يزال تمويل عمليات العودة المتصلة بـ ٢١ مشروعا من مشاريع العودة المتعددة القطاعات، يعاني من عجز قدره ١٧ مليون يورو.

٣٧ - وفي إطار زيارة للمعاينة نظمها مجلس اللاجئين الدانمركي إلى إيستوك، لم يسمح لأفراد المجموعة المصرية من مستوطنة روديش (إيستوك)، الذين يعيشون حاليا في حالة تشرد في جمهورية الجبل الأسود، بالعودة إلى المكان الذي قدموا منه، والذي يقع حاليا ضمن حدود منطقة حماية تحيط بدير غوريوتش. وعُرضت عليهم ثلاثة مواقع بديلة للعودة، هي سربودران ودوبرافا وجاتس؛ ولا تزال المحادثات جارية بهذا الخصوص. وأفيد أيضا بأن ردود فعل قوية صدرت عن جميع الطوائف العرقية في المجتمع المضيف ضد توطينهم في القرى التابعة لهذه الطوائف.

٣٨ - وفي أيار/مايو، تولت وزارة شؤون الطوائف والعائدين مسؤولية الإشراف على إدارة مخيم أوستيرود وتمويله، وهو مخيم يؤوي بصفة مؤقتة المشردين داخليا من طائفة الروما والأشكاليا والمصريين في شمال ميتروفيتسا.

٣٩ - ومع توقيع مذكرة للتفاهم بين وزارة شؤون الطوائف والعائدين وجمعية المشردين داخليا في ٢٣ أيار/مايو، تتوقع الوزارة تحسين علاقاتها في المستقبل مع جمعيات المشردين داخليا في مختلف الطوائف ومع المشاريع ذات الصلة بالعودة مع الاعتراف بكونها من الشركاء الأساسيين في جميع عمليات اتخاذ القرار بخصوص العودة على المستوى المركزي.

٤٠ - وقد تحسنت إدارة النفقات والامتثال لقواعد تعيين موظفي الخدمة المدنية في الوزارة. وفي أيار/مايو، أجرت الوزارة عملية تعيين لملء ما مجموعه تسعة شواغر، وفقا لقواعد ولوائح الخدمة المدنية ذات الصلة، من أجل تصحيح التعيينات غير النظامية. وكذلك أظهرت الوزارة انخفاضا ملموسا في التبذير في النفقات مقارنة بالعام الماضي، وأدارت نفقاتها الجارية لهذا العام حتى الآن وفقا للقواعد واللوائح ذات الصلة.

٤١ - وكبادرة على حسن النية، قام الرئيس سيديو في آذار/مارس بزيارة أول دفعة من الصرب العائدين إلى ديتشاني في مقر إقامتهم.

٤٢ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، أعيد ٨٥٣ شخصا إلى كوسوفو قسرا، حيث قدم أكبر عدد من المطرودين من ألمانيا (٢٠٨ أشخاص). وقد انخفض العدد قياسا بنفس الفترة من العام الماضي، التي شهدت ٩٦١ إعادة قسرية. وأعيد ما مجموعه ٣ ١٢٥ شخصا إلى كوسوفو في عام ٢٠٠٧، مقارنة بـ ٣ ٥٩٨ شخصا في عام ٢٠٠٦.

التحديات المستقبلية

٤٣ - يتعين على حكومة كوسوفو أن تظهر التزامها بتنفيذ البروتوكول بشأن عمليات العودة.

٤٤ - ولمعالجة الثغرات القائمة في الاتصال فيما بين المشردين داخليا وحكومة كوسوفو، ينبغي لوزارة شؤون الطوائف والعائدين أن تقوم باتصالات مكثفة مع الأشخاص المشردين، وجمعيات المشردين، وكذلك مع وسائل الإعلام وغيرها من المنظمات المكرسة لمجتمعات المشردين الموجودين في كوسوفو والعائدين إليها.

الاقتصاد

٤٥ - تُعِد وزارة المالية والاقتصاد إطار الإنفاق الأجل المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وستعرضه حكومة كوسوفو في مؤتمر للجهات المانحة من المقرر عقده في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في بروكسل.

٤٦ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل، كانت وكالة كوسوفو الاستئمانية قد أطلقت ٣٠ عملية خصخصة، حيث استُحدثت ٥٥١ شركة جديدة من أصول ٣١٣ شركة من مؤسسات القطاع العام المطروحة للبيع. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل، بلغ مجموع عائدات عملية الخصخصة ما يربو على ٣٧٨ مليون يورو. ومن هذا المبلغ يوجد ٧٥,٦ مليون يورو مستحق السداد للعاملين السابقين المستحقين في المؤسسات المخصخصة، وصُرف منه بالفعل أكثر من ١٥,٥ مليون يورو لاتحاد نقابات العمال المستقل، الذي يوزع العائدات على العمال السابقين المستحقين.

٤٧ - وشكلت جباية عائدات شركة كوسوفو للطاقة للفصل الأول من عام ٢٠٠٨ نسبة ٤٠,٦ في المائة من الطاقة المتاحة للبيع، بزيادة تبلغ أكثر من ٧ في المائة عن معدل الجباية الذي بلغ ٣٣,٣ في المائة من الطاقة المتاحة للبيع في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٧. ويمثل ذلك انخفاضاً طفيفاً عن الفترة المناظرة في عام ٢٠٠٧.

التحديات المستقبلية

٤٨ - ينبغي معالجة جوانب القصور في إدارة الضرائب من أجل تحسين مناخ الأعمال دون تقويض قاعدة إيرادات الميزانية.

٤٩ - ويكشف تقرير مراجعة حسابات ميزانية كوسوفو عن نواحٍ عديدة من الضعف وعدم الكفاءة في إدارة المال العام. وينبغي للمنظمات المشمولة بالميزانية أن تتخذ خطوات فورية لتنفيذ توصيات المراجع العام للحسابات.

٥٠ - وما زال تنفيذ مشاريع الاستثمار العام ضعيفا، مما ينجم عنه انخفاض كبير في مستوى الإنفاق من الميزانيات العامة عما هو مقرر.

حقوق الملكية

٥١ - ومن بين القضايا التي بتت فيها لجنة المطالبات المتعلقة بالإسكان والممتلكات العقارية والبالغ مجموعها ١٦٠ ٢٩ قضية لا يزال يتعين تنفيذ ١١ قرارا. وتتعلق جميعها بممتلكات واقعة في الجزء الشمالي من ميتروفيتسا.

٥٢ - وتلقت وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية حتى الآن ما مجموعه ٥٨٣ ٣٩ مطالبة تشمل ممتلكات زراعية وتجارية وسكنية، ويتعلق ما يربو على ٩٠ في المائة من المطالبات بممتلكات زراعية، وقد أغلقت الوكالة باب قبول المطالبات. وأصدرت لجنة كوسوفو للمطالبات المتعلقة بالممتلكات العقارية حتى الآن قرارات بشأن ٢٩٥ ٨ مطالبة (تبلغ ٢١ في المائة من مجموع عدد القضايا).

٥٣ - وتواصل وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية تنفيذ خطة تأجير الممتلكات العقارية التي تدير شؤونها. وبموجب هذه الخطة، نُفذت ٨٢٣ عملية إخلاء (منها ٣٤٤ خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، وثمة ٩٤٠ ساكنا يسددون حاليا بدلات إيجار بلغ مجموع عائداتها ٤٣٣ ٦٩٣ يورو.

التحديات المستقبلية

٥٤ - ما يزال يتعين أن يُعدل مشروع القانون المتعلق ببيع الشقق المستوفية حقوق التملك، لكي يعترف صراحةً بالقرارات الصادرة عن لجنة المطالبات المتعلقة بالإسكان والممتلكات العقارية، وبذلك تُكفل حماية حقوق التملك عند خصخصة الشقق، ويمنع التجريد من الممتلكات بصورة غير مشروعة.

٥٥ - ولم يُعين بعد أعضاء جدد في مجلس الإشراف على وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية.

٥٦ - وينبغي أن يقوم مجلس الإشراف على الوكالة بوضع واعتماد إجراءات حساب التعويض المالي وتقديمه لمن حظيت مطالباتهم المتعلقة بالممتلكات السكنية بالقبول.

التراث الثقافي

٥٧ - استمر العمل على إعادة بناء معالم التراث الثقافي والديني في المشاريع المتبقية في عام ٢٠٠٧، واكتملت ستة منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومن المتوقع أن ينتهي العمل في ثلاثة أخرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٥٨ - وأصدر الممثل الخاص للأمين العام قرارين تنفيذيين بشأن نزاع عقاري متواصل يتعلق بدير فيزوكي ديكاني. وتقضي القرارات بأن تعكس السجلات العقارية حيازة الدير لقطع الأراضي المعينة عملا بعقد الهبة المؤرخ في عام ٢٠٠٧. وقد تطلب ذلك الأمر تغيير السجل العقاري لتصحيح ما يبدو أنه تغييرات عشوائية في قائمة الممتلكات، بدون إجراءات قانونية سليمة، بالمخالفة لعقد الهبة. ولا تمس تلك القرارات الإجراءات القضائية الجارية للاعتراض على عقد الهبة. وقد رفضت البلدية الامتثال للأمر الوارد في القرار التنفيذي.

٥٩ - وقد بدأت الأعمال في مسجد هادوم في دياكوفيشا برعاية اليونسكو بمنحة من الولايات المتحدة في نيسان/أبريل، ومن المقرر أن تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت دائرة الشرطة ما مجموعه ٢٧ حادثا ضد مواقع دينية أو ثقافية مختلفة. وكان ١٤ حادثا منها يتعلق بسرقات بسيطة غالبا ما يقوم بها قصّر. وجرى القبض على ما مجموعه ١٢ متهما بينما تتواصل التحقيقات في الحالات الأخرى.

٦١ - وتستمر دائرة الشرطة في القيام بدوريات وزيارات منتظمة للمواقع الثقافية والدينية. ويستمر الوجود الثابت على مدار الساعة في كنيسة القديس نيكولاس في بريشتينا، كما تواصل شركة أمنية خاصة تعاقدت معها وزارة الثقافة والشباب والرياضة، تنفيذ تدابير أمنية إضافية في عدد من المواقع الأرثوذوكسية الصربية المختارة، منها كنيسة القديس جورج في بريزرن.

التحديات المستقبلية

٦٢ - ينبغي أن تواصل الحكومة العمل على إيجاد سبل لتأمين الحماية اللازمة لمواقع التراث الثقافي وتنظيم حملات توعية عامة بشكل مستمر. وستحتاج لجنة إعادة بناء المعالم إلى دعم مستمر من الأطراف المعنية جميعها، ولا سيما الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية، من أجل الانتهاء من مهمتها. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لإنشاء مجلس كوسوفو للتراث الثقافي.

فيلق حماية كوسوفو

٦٣ - حدث انخفاض ضئيل في تمثيل الأقليات في فيلق حماية كوسوفو من ٦,٥ في المائة إلى ٦,٢ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانخفض تمثيل صرب كوسوفو من ١,٤ في المائة إلى ١ في المائة. ويضم فيلق حماية كوسوفو ٨٧٦ ٢ فردا عاملا، يبلغ عدد المنتمين للأقليات منهم ١٧٨ (٣٨ من أتراك كوسوفو و ٣٥ من أشكالي كوسوفو و ٣٤ من بوشناق كوسوفو و ٣٠ من صرب كوسوفو و ٤١ من طوائف كوسوفو الأخرى).

٦٤ - وفي أعقاب إعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير، توقف عن العمل ثمانية من صرب كوسوفو الأعضاء في فيلق حماية كوسوفو. ولم يتخذ إجراء تأديبي ضدهم حتى الآن، وتتواصل الجهود المبذولة لإقناعهم بالعودة إلى العمل.

٦٥ - وما زال فيلق حماية كوسوفو يركز على تنمية قدراته التشغيلية والمحافظة عليها. وفي الفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل، اشتركت مفرزة من خبراء إزالة الألغام من فيلق حماية كوسوفو برفقة ممثل لبعثة الأمم المتحدة في عمليات إنقاذ في قرية غيرديك بالقرب من تيرانا، ألبانيا، للمساعدة على معالجة عواقب انفجار أحد مستودعات الذخيرة في ١٥ آذار/مارس.

التحديات المستقبلية

٦٦ - يواصل مكتب منسق فيلق حماية كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو العمل معا على تنفيذ مبادرات تهدف إلى مواصلة وتعزيز المشاركة مع فيلق حماية كوسوفو، بالاضطلاع بأنشطة ترمي إلى استدامة عملياته وصون مكانته العامة.

المرفق الثاني

تكوين وقوام الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	٤١	السويد	٣٧
الأرجنتين	١٠	سويسرا	٧
الأردن	٦٨	الصين	١٨
إسبانيا	١٤	غانا	٣٤
ألمانيا	١٣٣	فرنسا	٤١
أوغندا	٤	الفلبين	٤٨
أوكرانيا	١٨٣	فنلندا	٨
إيطاليا	٤٤	قيرغيزستان	٧
باكستان	١٨١	كرواتيا	١٤
البرازيل	٢	كينيا	١٤
البرتغال	١	ليتوانيا	٦
بلغاريا	٤٦	ملاوي	٤
بنغلاديش	١٦٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤٩
بولندا	١٤٠	النرويج	١٠
تركيا	١٢٨	النمسا	٢٢
الجمهورية التشيكية	٢٣	نيبال	١٢
الدانمرك	٢٠	الهند	٩٩
رومانيا	١٨١	هنغاريا	١٤
زامبيا	١٠	الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٣
زمبابوي	٢٤	اليونان	٢
سلوفينيا	١٤		
المجموع			**٢ ٠٥٦**

تكوين دائرة شرطة كوسوفو

(في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٥١	٥ ٩٨٠
صرب كوسوفو	٩,٩٢	٧٠٢
أفراد الأقليات العرقية الأخرى	٥,٥٧	٣٩٤
المجموع		**٧ ٠٧٦**
الرجال	٨٦,٤٨	٦ ١١٩
النساء	١٣,٥٢	٩٥٧

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	٢
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٤
باكستان	٢
البرتغال	٢
بلغاريا	١
بنغلاديش	٢
بولندا	١
بوليفيا	٢
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	٣
زامبيا	١
شيلي	١
كينيا	٢
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	٢
نيبال	١
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
المجموع	**٣٩**

Map No. 4133 Rev. 32 UNITED NATIONS
June 2008

Department of Field Support
Cartographic Section